محمد المناوي
دكتور في الحقوق

المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري في ضوء التشريع والعمل القضائي

تقديم :
الدكتور لحسن رقيب
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق سلا

2024

الفهرس

إهداء 3

كلمة شكر 5

تقديم 7

مقدمة 9

الباب الأول: النظام القانوني للمسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 25

الفصل الأول: أساس المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 29

المبحث الأول: نطاق مسؤولية المهندس المعماري عن جرائم البناء في التشريع الجنائي 31

المطلب الأول: الخطأ كأساس لمسؤولية المهندس المعماري في القانون الجنائي المغربي 32

الفقرة الأولى: مفهوم الخطأ في جرائم البناء 33

أولا: التعريف الفقهي للخطأ في جرائم البناء 33

ثانيا: التعريف التشريعي والقضائي للخطأ في جرائم البناء 35

الفقرة الثانية: صور خطأ المهندس المعماري في جرائم البناء (قراءة في المادتين 432 و433 من القانون الجنائي) 38

المطلب الثاني: موقف التشريعات الجنائية المقارنة من مسؤولية المهندس المعماري 44

الفقرة الأولى: موقف التشريع الجنائي الفرنسي من جرائم المهندس المعماري 45

أولا: على ضوء التشريع الجنائي 46

ثانيا: على ضوء قانون التعمير 47

الفقرة الثانية: موقف المشرع المصري والجزائري 48

أولا: موقف المشرع المصري 49
ثانيا: موقف المشرع الجزائري 53
المبحث الثاني: جرائم المهندس المعماري على ضوء قانون التعمير والبناء 56
المطلب الأول: الجرائم المعمارية السابقة لعملية البناء 57
الفقرة الأولى: عدم مراعاة الأصول الفنية في الدراسات الإنشائية للبناء 58
أولا: جريمة عدم دراسة الطبيعة الجيولوجية للأرض التي سينشأ عليها البناء 59
ثانيا: جريمة عدم مراعاة المعايير الهندسية في انجاز التصميم المعماري 64
الفقرة الثانية: الجرائم المتعلقة بعدم تنظيم ورش البناء 71
أولا: عدم التصريح بفتح الورش 72
ثانيا: عدم مسك دفتر الورش 78
المطلب الثاني: الجرائم المرتكبة أثناء عملية تشييد المنشئات المعمارية 79
الفقرة الاولى: جريمة الإشراف على البناء بدون ترخيص 80
أولا: مفهوم جريمة البناء بدون ترخيص 80
ثانيا: أركان جريمة البناء بدون ترخيص 89
ثالثا: الخصوصية القانونية لجريمة البناء بدون ترخيص 100
الفقرة الثانية: الإخلال بمبدأ الإشراف والمراقبة على عملية التنفيذ 106
أولا: عدم التأكد من مطابقة مواد البناء للمواصفات التقنية والقياسية القانونية 106
ثانيا: عدم التبليغ عن المخالفات لضوابط البناء المرتكبة 110
ثالثا: تسليم شهادة المطابقة للبناية تم تشييدها مخالفة للتصميم المرخص لها 111
الفصل الثاني: أساس الجزاء وصوره في جرائم الهندسة المعمارية 115
المبحث الأول: الأساس القانوني للجزاء الجنائي في جرائم المهندس المعماري 117
المطلب الأول :القصد الجنائي كأساس للجزاء 118

الفقرة الأولى : العلم بمخالفة الأصول الفنية في البناء..... 119
أولا: العلم بهاديات جريمة مخالفة الأصول الفنية في البناء..... 119
ثانيا : العلم بعدم مشروعية النتيجة الإجرامية..... 121
الفقرة الثانية: إرادة إحداث النتيجة 122
المطلب الثاني: خصوصية الركن المعنوي في جرائم المهندس المعماري..... 123
الفقرة الأولى: التمييز بين القصد الجنائي والخطأ في جرائم عدم مراعاة ضوابط البناء 124
الفقرة الثانية: الخطأ المفترض كأساس المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري..... 126
أولا: المسؤولية المفترضة للمهندس المعماري على ضوء التشريع المغربي 128
ثانيا: قرينة المسؤولية المفترضة للمهندس المعماري في التشريع المقارن..... 133
المبحث الثاني: صور الجزاء الناتجة عن المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري..... 139
المطلب الأول: العقوبات الواردة في القانون المغربي 140
الفقرة الاولى: العقوبات الجنائية المترتبة عن المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 141
أولا: العقوبات الواردة في القانون الجنائي..... 142
ثانيا : العقوبات الواردة في قانون التعمير..... 143
ثالثا: العقوبات الواردة في قانون 89.16 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية 153
الفقرة الثانية: العقوبات المدنية والتأديبية المترتبة عن مسؤولية المهندس المعماري 155
أولا: العقوبات المدنية 155
ثانيا: العقوبات التأديبية والمهنية..... 159

المطلب الثاني: العقوبات الواردة على ضوء القانون المقارن 167
الفقرة الاولى: العقوبات الواردة في القانون الفرنسي 168
الفقرة الثانية: العقوبات الواردة على ضوء التشريعين المصري والجزائري 173
أولا: العقوبات الواردة في حق المهندس المعماري على ضوء القانون المصري 173
ثانيا: الجزاءات الواردة في التشريع الجزائري 177
الباب الثاني: حدود المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري عن جرائم البناء 187
الفصل الأول: انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 189
المبحث الأول: المعايير التشريعية لانتفاء مسؤولية المهندس المعماري 191
المطلب الأول: أسس إعفاء المهندس المعماري من المسؤولية الجنائية 192
الفقرة الأولى: حالات انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري على ضوء التشريع المغربي 193
أولا: إثبات وجود السبب الأجنبي 194
ثانيا: مسؤولية مالك البناء 201
ثالثا: إباحة جريمة البناء بدون رخصة بإذن من القانون 204
رابعا: الدفع بالتقادم 205
الفقرة الثانية : نطاق الإعفاء من المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري على ضوء التشريع المقارن 207
أولا: أسباب انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري في ظل التشريع الفرنسي 208
ثانيا: موقف التشريع الجزائري والمصري من معايير انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 212
المطلب الثاني: التأمين الإجباري على مخاطر البناء لإعفاء المهندس المعماري من مسؤولية التعويض 217

الفقرة الأولى: مخاطر البناء المشمولة بالإجبارية التأمين في القانون المغربي 218
أولا: ضمان المسؤولية المدنية العشرية المتعلقة بالورش..... 219
ثانيا: المنشآت المستبعدة من إجبارية التأمين التي تتحمل الدولة مسؤولية أضرارها..... 221
الفقرة الثانية: التأمين الإجباري من مسؤولية حوادث البناء في التشريع المقارن..... 222
أولا: التأمين الاجباري عن مخاطر البناء في التشريع الفرنسي..... 223
ثانيا: التأمين المسؤولية عن مخاطر البناء في التشريع الجزائري..... 225
ثالثا: التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث البناء في القانون المصري 228
المبحث الثاني: انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري على ضوء العمل القضائي..... 233
المطلب الأول: معايير انتفاء مسؤولية المهندس المعماري على ضوء العمل القضائي المغربي والمصري 235
الفقرة الأولى: حالات انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري أمام القضاء المغربي 236
أولا: موقف القضاء المغربي من الدفع بانتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري..... 237
ثانيا: سلطة القاضي الجنائي في الأخذ بالسبب الأجنبي 238
الفقرة الثانية: النظريات التي تبناها القضاء المصري في انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري..... 240
المطلب الثاني: توجهات القضاء الفرنسي حول انتفاء المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري..... 243
الفقرة الأولى: موقف القضاء الفرنسي من معيار السبب الأجنبي كسبب لانتفاء المسؤولية الجنائية 244

الفقرة الثانية: العناصر المتممة للاعتداد بمعيار السبب الأجنبي في العمل القضائي الفرنسي 246
أولا: عنصر الزمان والمكان 246
ثانيا: تداخل السبب الأجنبي مع خطأ المهندس المعماري 247
الفصل الثاني: العمل القضائي في تحديد المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 249
المبحث الأول: توجه القضاء المغربي في تحديد المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري عن انهيار المباني 251
المطلب الأول: توجه القضاء الزجري في نوازل انهيار البنايات المعمارية 252
الفقرة الأولى: قضية انهيار عمارة المنال بمدينة القنيطرة 254
أولا: ملخص وقائع قضية انهيار عمارة المنال بمدينة القنيطرة 254
ثانيا: أسباب انهيار عمارة المنال 256
ثالثا: الأسس التي اعتمدها القضاء في إدانة المهندس المعماري في قضية المنال 263
الفقرة الثانية: قضية انهيار عمارتي بوركون وسباتة بمدينة الدار البيضاء 267
أولا: قضية انهيار عمارة بوركون 268
ثانيا: قضية انهيار عمارة سباتة بالدار البيضاء 282
المطلب الثاني: أسباب تضارب العمل القضائي في تحديد المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 289
الفقرة الأولى: أسباب تشريعية 290
أولا: النقص التشريعي 291
ثانيا: عدم فاعلية العقوبات في تحقيق الردع 294
الفقرة ثانية: أسباب التضارب على مستوى العمل القضائي 296
أولا: غياب قضاء زجري متخصص في التعمير 296

ثانيا: ضعف الاجتهاد القضائي في ميدان جرائم التعمير 297
ثالثا: غياب عمل قضائي موحد ومنشور 299
المبحث الثاني: موقف القضاء المقارن من تحديد المسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 301
المطلب الأول: موقف القضاء الزجري الفرنسي 301
الفقرة الأولى: دور القضاء الفرنسي في تحديد مسؤولية الجنائية للمهندس المعماري 303
الفقرة الثانية: النظريات التي تبناها القضاء الفرنسي لترتيب مسؤولية المهندس المعماري 305
المطلب الثاني: موقف القضاء الزجري المصري 306
الفقرة الأولى: الأسس التي اعتمدها القضاء في إدانة المهندس المعماري 307
أولا: وقائع قضية انهيار عمارة مصر الجديدة 307
ثانيا: الأدلة المعتمدة في إدانة المهندس المعماري 309
الفقرة الثانية: الدفوع التي أثارتها هيئة دفاع المتهمين في النازلة 310
أولا: الدفوع الشكلية 310
ثانيا: الدفوع الموضوعية التي تم إثارتها في موضوع النازلة 312
خاتمة 315
المراجع المعتمدة 321
الفهرس 345

ينطوي العمل المعماري على العديد من الإشكالات لاشتراك أكثر من عنصر مادي وبشري في إنشائه، فإلى جانب المواد الأولية الطبيعية والمصنعة، يوجد العنصر التصميمي الذي يتولاه المهندس ويقوم بتنفيذه مقاول أو أكثر تحت إشراف المهندس المعماري، ويشترك معه عمال وفنيون ومقاولون فرعيون وغيرهم. ولا شك أن تداخل هذه العناصر يجعل من العسير في كثير من الأحيان تحديد مناط المسؤولية، والمسؤول عن العيب الذي نجم عنه الضرر سواء خلال فترة تنفيذ عملية البناء أو بعد التسليم، ففي كل مرحلة من هذه المراحل تثير الأضرار الناجمة عن تعيب البناء أو تهدمه نوعا معينا من المسؤولية.

كما أن تعدد وتنوع الجرائم التي قد يرتكبها المهندس المعماري خلال عملية الإشراف والمراقبة والتتبع المهني والفعلي لأشغال البناء والتعمير وذلك بحكم ارتباطه مع رب العمل بعقد الهندسة المعمارية، يجعله خاضعا للأحكام والقواعد العامة للمسؤولية، التي قد تكون مسؤولية مدنية، كما قد تكون مسؤولية تأديبية أو إدارية في حالة إخلاله بإحدى قواعد الأنظمة الخاصة بالمهندسين، حيث يمكن أن يتعرض لعقوبات تأديبية توقعها عليه الجهات الإدارية المختصة، ومن جهة أخرى قد تكون مسؤولية جنائية؛ عندما يشكل فعل المرتكب جريمة عمدية أو يكون من قبيل الخطأ أو الإهمال الذي ارتكبه جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي، كما في حالة التصدع أو الانهيار الذي يحدث فيما تم تشييده من مبان أو أقامه من منشآت ثابتة أخرى ترتب عليه إصابة أو موت أحد الأشخاص أو كان قد ارتكب إهمالا جسيما أو غشا في المواد المستعملة، أو إغفال وإهمال في عملية البناء.

كما أن عدم احترام ضوابط البناء والتعمير يعد من أخطر المشكلات المثارة حيث أصبح القاضي الجنائي في مواجهة ظاهرة يجب عليه التصدي لها بحسم من خلال تحديد المسؤولية الجنائية في إطار القوانين المتعلقة بضوابط البناء والتعمير، والقواعد والأصول الفنية المتعارف عليها في مهنة الهندسة المعمارية.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2024

9 789920 429825

120 درهما